المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

عشر سنوات على احتلال العراق

١٠ – ١١ نيسان / أبريل ٢٠١٣

العملية السياسية العراقيّة – معالم أزمة عصيّة على الحلّ

حسن البزّاز

هذه نسخة أولية للورقة لأغراض العرض في المؤتمر، ولا يجوز استخدامها أو الاقتباس منها لحين نشرها في صيغتها النهائي

العملية السياسية العراقيّة – معالم أزمة عصيّة على الحلّ

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٣

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

مسودة

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦ – الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧ – الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

أُسس العملية السياسية (الجذور العراقيّة) ١
الخصوصية العراقيّة (المدد التاريخي)..... ٥
المعضلة المفاهيمية (المفاهيم المدجَّنة)..... ١٠
ما بعد الاحتلال (العقد المرير) ١٣
فرص محتملة..... ١٧

مسودة

مَنْ تَبصَرَّ في الفُطنَةِ اتَّضَحَتْ لَهُ

الحِكْمَةُ، وبالحِكْمةِ يُبنى البَيْت

أُسس العملية السياسيّة (الجذور العراقيّة)

عند الحديث عن العملية السياسية (Political Process) تبرز المشكلة الأساسية التي نواجهها، وهي درجة الإدراك الحقيقي لمعنى وفاعلية ذلك المصطلح، على الرغم من حداثة انبثاقه مع غيره من المفاهيم والمصطلحات السياسية في عالمنا السياسي القائم. وهي، بمعناها العامّ، تشتمل على جميع التحركات والإرهاصات التي تمارسها السلطات السياسية، وما يترتّب على ذلك من منافعَ ومضارّ. فالعملية السياسية، أيّاً كان نوعها، وحجمها، ووقتها، وزمانها، ومكانها، تبقى تمثّل حالةً شبيهةً، إلى حدٍّ كبيرٍ، بغيرها من حالات التفاعل السياسي في المجتمعات المختلفة. وهي اختيار السبل والأدوات التي تتناسب مع غايات وقدرات وتطلّعات جميع العناصر المشاركة في تلك العملية. وهنا يبرز عامل الثقافة العامّة، والثقافة السياسية على وجه التحديد. فمن دون تلك القاعدة الثقافية، لا يمكن فهم واستيعاب المصطلحات المرتبطة بالعملية السياسية، وحدود معرفتها، وصلاحية استعمالها، ودرجة توظيفها للخدمات العامّة (Public Services) باعتبارها تشكّل الهدف الأسمى وراء أيّ عمليةٍ سياسيةٍ، ولكونها ركيزةً أساسيةً لكلِّ فعلٍ سياسيٍّ. ويبقى العنصر الرئيسي في تحديد معالم تلك العملية السياسية، كامنًا بمقدار اقترابها من ممارسة الشعب؛ صاحب الحق المطلق في تلك الممارسة ودرجة المشاركة الفاعلة فيها. ويعني مقدار الحرية التي يمتلكها أبناء المجتمع بوصفهم المحرّك والمساهم القادر على تحقيق وتحديد درجة وضع وصنع القرار.

وإذا ما أُخذ بقول مونتيسكيو القائل إنّ، "الحرية هي الحقّ في أنْ تعمل بما يتيحهُ القانون" وهو ما يمكن النظر إليه من زوايَا مختلفةٍ، منها مثلًا ما سعى إليه الكواكبي في شرحه الاستبداد (Despotism)[1] وأنظمته التي سادت التعامل البشري حينًا من الدهر. فهو، أيْ الاستبداد،

---

[1] الاستبداد: حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة، والفرد المقيد المنتخب، وعند الاتفاق الذي يكون أُخذَ من استبداد الفرد وهكذا. للمزيد أنظر: عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، (الجيزة: مكتبة نافذه، ٢٠١٢)، ص ١٢ وما بعدها.

يمثّل الوجه المعاكس تمامًا للديمقراطية التي تنشدها الشعوب الحرّة الساعية إلى تحقيقها. ويقول جان ستيوارد ميل في هذا السياق أيضًا، "بأنّ البشر جميعًا لو اجتمعوا على رأيٍ وخالفهم في هذا الرأي فردٌ واحدٌ لمَا كان لهم أنْ يُسكتوه. وبنفس القدر الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم حتى لو كانت له القدرة والسلطة". وهو ما يدلّل على أنّ مقدار الحرية وسعة حركتها هي القياس الثابت لمدى تحقيق الديمقراطية كعمليةٍ سياسيةٍ تنسجم ومطالب الجماهير. وهي الطريقة المثلى لتمكين أبناء المجتمع للتعبير عن رغباتهم وآرائهم ومقدّراتهم في المساهمة في صنع القرار واتّخاذه، انطلاقًا من المقولة القائلة، " إنّنا إذا أسكتنا صوتًا فربّما يحمل في جوانحه بذور الحقيقة الكامنة، وأنّ الرأي المجمع عليه لا يمكن قبوله على أسسٍ عقليةٍ إلّا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وأنّ هذا الرأي ما لم يواجه تحديًا من وقتٍ لآخر، فإنّه سيفقد أهميته وتأثيره. وهنا يكمن سر العملية السياسية ودرجات نجاحها أو إخفاقها".

وفي ما يخصّ العملية السياسية العراقية، فإنّها تمرُّ الآن من خلال من صاغوا النظام الديمقراطي الذي يكون من بين أهمّ واجباته، تنظيم العلاقة بين السلطات، وبينها وبين الشعب. بالإضافة إلى الارتباط بالإجراءات الأخرى الملتصقة بالعمل الديمقراطي كالنظام الانتخابي الملازم تمامًا لها. هذا وإنّ، النظم الديمقراطية (Democratic Systems) تحكمها الدساتير (Constitutions)، ويطلق على الدستور مصطلح القانون الأساسي أو قانون القوانين تمييزًا له عن بقية التشريعات (القوانين والأنظمة). وبما أنّ الدستور هو الأعلى منزلةً من القوانين. فقد نشأ تبعًا لذلك مبدأ سمو الدساتير. والحقيقة أنّ القوانين هي الأخرى ساميةٌ، ولكنْ بالنسبة للأنظمة فقط. لذلك انحصر السموّ على الدستور فحسب لأنّه هو الذي يحدّد معايير وقيمًا للنظامين القانوني والسياسي في الدولة"[٢]بالنظر إلى أنّ الدستور العراقي أصبح هو الممثّل الحقيقي لفشل العملية السياسية وجرّ البلاد إلى حالة الفوضى العارمة بين تطبيقه بالصورة الملزمة الصحيحة، وبين تفسيره بالرغبات المختلفة والمصالح المتعارضة والاستغلال السافر لمفاصله وتفسيراته. وهنا تسكن العبّرات عندما يكون العمل بالدستور العراقي، فيٍ من الإخفاق الحقيقي للممارسة الدستورية، إلى الدرجة التي تجعل من العملية السياسية، وما يترتّب عليها من تقارباتٍ وتخالفاتٍ، أمرًا مسيطرًا على السلوك السياسي العام للمجتمع العراقي.

في حين أنّ العملية السياسية عمومًا يراد بها فهم اصطلاح مجازي يراد منه الإشارة للفعاليات السياسية الناشئة لنظامٍ سياسيٍ ناشئٍ على خلفية آخر قد تغيّر بسببٍ أريد منه التغيير عنوةً وجوهريًا. وهو ما يتطلّب توفير بدائلَ جديدةٍ تحلّ محلّ النظام القديم. ويكون من الطبيعي،

[٢] للمزيد انظر: د. عبد القادر الشيخلي، مشروع دستور عراقي وديمقراطي دائم. بغداد، ٢٠٠٣.

وبناءً على ذلك، أنْ تواجه تلك العملية مشكلاتٍ بنيويةً وتنظيميةً. وبذلك تصبح بمثابة مشروعٍ سياسيٍّ صاغته قوًى سياسيةٌ معينةٌ تؤمن بالعملية السياسية وتدفع باتّجاهها، بدرجاتٍ مختلفةٍ. ويراد لهذا المشروع من وراء ذلك، ترسيخه واستقراره، لكي يمتلك درجةً معينةً من الثبات. ومن بين الشروط المثبتة لتلك العملية الاتّفاق أرضًا وشعبًا وسيادةً، والتوافق (Consensual) أيضًا بين القوى السياسية على أنّ العملية السياسية تخصّ الجميع، وقبول الآخر. أيْ قبول القوى السياسية لبعضها البعض بالصورة التي تتقبّلها الأطراف جميعًا. ومن ثمّ منح الثقة من الشعب كاملةً إلى العملية السياسية كاملة [٣].

كلّ ذلك يقودنا إلى الرأي الخاطئ الذي يقوم على أساس أنّ هناك من يؤمن ويشترك في العملية السياسية ويؤيّدها ويتفاعل معها؛ وآخرين يرفضونها ويتجنّبون التقرّب منها، ظنًّا منهم أنّ ذلك يعني عدم المشاركة في العملية السياسية. ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك. فالعملية السياسية عمومًا تمتلك الشمولية وبدرجةٍ متساويةٍ لمن يتعامل معها فعليًا، ومن يقاطعها فعليًا أيضًا. كالذي يمتنّع عن التصويت أو يتغيّب عنه أو يرفضه جملةً وتفصيلًا، فإنّه في واقع الحال قد مارس حقه الانتخابي في جميع الحالات، وفعل فعله في ما يخصّ حاصل جميع الأصوات التي تحدّد المسار السياسي لتلك العملية.

ومن بين الأهداف المركزية للعملية السياسية، بناء دولٍ ديمقراطيةٍ مدنيةٍ حديثةٍ، وأنْ تكون دولةَ مواطنينَ (Citizens) لا دولةَ مكوّناتٍ. (Components): بمعنًى آخرَ، الانتماء الكامل لأبنائها والاحتفاظ بالهويّة (Identity) الوطنية الواحدة السامية على غيرها من الهويات. فالدولة الرصينة التي تمتلك مشروعيتها الدستورية والدولية هي الدولة الممثّلة لكيانها وليس لمكوّناتها، والسعي الدؤوب المتواصل لمساهمة جميع المواطنين، وتحقيق الشراكة (Partnership) وليس المشاركة (Participation) وتطبيق الديمقراطية العددية وليس التوافقية، أيْ التي تبنى على الأساس العددي للأغلبية مقابل الأقلية، لا بمعناها الضيق الذي يقوم على فكرة تسلّط أطرافٍ معيّنةٍ على أطرافٍ أخرى منطلقين في ذلك من مفهوم الغلّبة والتفرّد والقسر. وهو ما يتطلّب إلغاء المحاصصة (Quotas) التوافقية الحزبية والعرقية والطائفية، واعتماد مبدأ المواطنة والكفاءة بدلًا من الانتماء والولاء في تولّي مناصب الخدمة العامّة بكلّ مستوياتها، وتعزيز حرية التعبير عن الرأي والإعلام (السلطة الرابعة) والصحافة لكونه أحد أهمّ الوسائل الرقابية التي تتطلّبها الديمقراطية في الدول الناشئة حديثًا.

---

[٣] لطفي حاتم، (العملية السياسية) وبناء الدولة. (الحوار المتمدن) العدد ٢٢٢٦، ٢٠٠٨/٣/٢٠، www.alhewar.og.

ويكون البرلمان (Parliament) العنصر الحصري للتمثيل السياسي، ممثّلًا للأمّة أو الشعب، وليس لطائفةً أو عرفٍ أو مذهبٍ معيّنٍ. ومن بين النقاط المهمّة التي تعبر عن حالةٍ مفصليةٍ في العملية السياسية هي عدم الخلط بين التمثيل السياسي والخدمة العامّة في الدولة. وتشريع قوانينَ جديدةٍ للأحزاب والانتخابات والإدارات المحلية تضمن تطبيق التعريف الجديد للعملية السياسية، بما في ذلك حظر قيام أحزابٍ أو ائتلافاتٍ حزبيةٍ قائمةٍ حصريًا على أسس العرق أو الطائفة أو الدين أو المحافظة الواحدة. وقيام أحزابٍ "وطنيةٍ" (Patriotic) بمعنى كونها عابرة الحدود العرقية والدينية والطائفية أو المحافظة من حيث العضوية والفائدة الانتخابية والبرنامج السياسي والامتداد الجغرافي. وأنّ المواطن الفعّال، يبقى من بين العناصر الساندة، حيث لا يمكن بناء دولةٍ حديثةٍ ديمقراطيةٍ وطنيةٍ بدون مواطنين صالحين فاعلين وفعّالين. ولكنّ السؤال الأكبر هو كيف نجد مثل هؤلاء الأشخاص في ظلّ العتمة القاتمة من الفوضى السياسية! خصوصًا عندما يبقى المعنى الدقيق للعملية السياسية هو؛ تكوين إدارة السياسات العامّة (Public Policies) بواسطة المزاوجة بين المجاميع الاجتماعية والمؤسّسات السياسية، أو بين القيادات السياسية والرأي العام (Public Opinion). فهو السبيل الأمثل للوصول إلى تحقيق المصالح الوطنية المشتركة، وليس شرطًا أنْ تكون تلك المشاركة ذات صفةٍ إيجابيةٍ، ولكنّها يمكنها أنْ تكون مشاركةً سلبيةً أيضًا.

وفي ما يخصّ أزمة العملية السياسية وما حولها، فإنّها وبحقٍّ أزمةٌ مستعصيةٌ دون أدنى شكٍّ، وأنّ لذلك أسبابًا كثيرةً ظاهرةً وباطنةً. وقد تكون أزمةً عابرةً، أو بديلةً، أو مفتعلةً، أو مزمنةً كما هو عليه الحال بالنسبة للوضع السياسي في العراق. فالتقارب بين الأزمة وتفرّعها، تؤدّي إلى الخلط أحيانًا بين الأزمة وغيرها من التعابير كالمشكلة، والكارثة، وغيرها من المصطلحات التي تقود إلى سوء الفهم. فالمشكلة تمثّل حالة التوتّر وعدم الرضا. والكارثة تمثّل حالةً ملتصقةً بالأزمة وهي التي تحدث فعلًا وتؤدّي إلى تدميرٍ وخسائرَ في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما. والمشكلة التي تبقى دون حسمٍ لفترةٍ طويلةٍ، تتحوّل إلى كارثةٍ. والكوارث غالبًا ما تكون المسببة للأزمات المزمنة. وتبقى الصورة الأفضل والأكثر تناسبًا لحلّ النزاعات المنتجة للأزمات هو التفاوض (Negotiation) والمساومة (Compromise) من أجل تحقيق التسوية (Settlement) والتي تعني ضرورة البحث عن مكسب الطرفين (Two Must Win) دون أنْ يكون هناك كاسبٌ أو خاسرٌ. وعندما تتفاقم الأزمة وتصل إلى حالة الغليان ثمّ الانفجار تخرج

من طور الأزمة، وتنقل إلى الحرب، كوسيلةٍ نهائيةٍ، ممّا يفقدها القدرة على السيطرة والحركة. وهنا يصبح الوصول إلى حالة التدمير أمرًا قائمًا[٤].

واستكمالًا للحديث حول الأزمة السياسية، وخصوصيتها بالنسبة للوضع العراقي، فمع بداية الحياة الإنسانية، ومنذ وجود قابيل وهابيل على وجه الأرض، حصل صراع المصالح (Conflict of interests)، وبدأت الحاجة لإيجاد السبل والوسائل لمواجهة هذه الأزمات، والتعامل معها، وإدارتها بالصورة التي تضمن مصالح الأطراف. وبدأت أساليب تحقيق الأهداف التي انتهت بانتصار إرادةٍ ضدّ أخرى، وضمان المصالح الكاملة لطرف وفقدانها كاملةً عند الطرف الآخر. ولم يكتفِ هابيلُ بقتل أخيه طمعًا بالعيش والانفراد بالتملّك والمُلك، أيْ الحكم. بل تعلّم أيضًا دروسًا أخرى في كيفية إنهاء الخصم. وترتّبت على تلك القرارات إجراءاتٌ ونتائجُ وإدارةُ وحلّ تبعات تلك الأزمة، عندما شاهد طير الغراب الحذر وهو يدفن أخيه. ومن هنا بدأت الأزمة ولازمتها إداراتها. وفي عهد بيرسيل عام ٤٥٠ ق.م. بدأت المهارة الإدارية التي كانت تعني فنّ الإدارة والخطابة والقوّة. وهي العناصر الرئيسية المكوّنة لإدارة الأزمة اليوم. وهي ما تعتزم عليه اليوم بموجب النظريات الحديثة الملازمة، مثل نظرية حاصل جمع الأصفار (Zero Sum Game) والتي تقوم على أساس الكسب الكامل مقابل الخسارة الكاملة. وهو من غير الممكن تحقيقه في عالم اليوم وعلى أرض الواقع لقيام حالة التوازن القصوى بين الأطراف المتقارعة على المستويات الداخلية والخارجية أيضًا، وفي غالب الأحيان أيضًا.

الخصوصية العراقيّة (المدد التاريخي)

لا أظنّ أنّ أحدًا يجادل حول الأسس التي بنيت عليها الحضارة الإنسانية مع بدايات تكويناتها التنظيمية والقانونية، بأنّها خرجت من رحم أرض الرافدين. ومثّلت تلك الحضارة وتعاليمها الركيزة الأساسية لبناء الدول الدستورية التي نعيش في كنفها اليوم. وقد مثّلت الشرائع العراقية القديمة تراثًا إنسانيًا عظيمًا، يجدر بكلّ مثقّف الاطّلاع عليها لما فيها من فائدةٍ، وما تكشف عنه من أسرارٍ تمتدّ إلى أعماقِ تاريخِ بلاد الرافدين. وتؤكّد الاستكشافات والشواهد التاريخية أنّ التقدم الحضاري والرقي الاجتماعي الذي وصلت إليه بلاد ما بين النهرين، خاصّةً في ما يخصّ

[٤] للمزيد انظر: د. حسن البزّاز، إدارة الأزمة: بين نقطتي الغليان والتحوّل ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٣.

التشريع والقوانين التي تنظم الحياة الإنسانية وتخضعه للتصرف المنضبط بموجب القوانين المشرّعة. هو ديدن الدول المتقدمة في عالمنا الحاضر[٥]. والأكثر نضوجًا وأهميةً، أنّ هذه الحضارة انتبهت إلى التركيبة الإنسانية، ورسمت لها ومستقبلها دون أنْ تختزل تلك التجارب بمرحلةٍ معيّنةٍ أو مجتمعٍ محدّدٍ، بل تمكّنت من صياغة المعالم العامّة المشتركة، التي مارسها الإنسان في الظروف الطبيعية، وصولًا إلى يومنا هذا. فقد وضع العراقيون القدماء أسس حضارةٍ علمانيةٍ تستند إلى احترام حقوق الإنسان، وإنّ ملوكهم يفتخرون بأنّهم حرّاس العدل وحماة الضعيف الذي لم يكن يناله حيفٌ أو غبنٌ في عهدهم، وإنّهم لم يتركوا فرصةً يُستغل فيها الضعيف. وتحدّ من حقوق وحريات الأفراد بالقدر اللازم لحماية المصلحة العامّة. وهل هناك مبادئُ إنسانيةٌ أكثرُ فهمًا وعمقًا وعدالةً من هذه المبادئ التي، وبعد مضي الآلاف من السنين، لم يستطع إنسانٌ اليوم وحاكمٌ اليوم في بلداننا من تحقيق، ولو جزءً يسيرًا منها[٦].

وما يزيدنا ألمًا وحسرةً أنّ الذين يعيشون اليوم وفي عالمنا السياسي الحالي، ويفعلون ما يشاؤون ببلدانهم هم أصحاب تلك الحضارة البهية الخالدة. فمن دون أدنى شكٍّ أنّ العراقيين القدماء الذي أسهموا في بناء الصرح الحضاري العظيم، هم أنفسهم من أطلق عليهم اسم الأقوام السامية، والذين كانوا أقوامًا نزحوا من الجزيرة العربية، ومنها انتقلوا إلى الوطن العربي حاملين معهم روح الجزيرة العربية وعاداتها وأعرافها ونظمها[٧]. وعبر هذه المسيرة التاريخية فقد بقي العراق، الوسيط إلى يومنا هذا، ساحة للمعارك بين الدولتين المتحاربتين العثمانية والفارسية. حيث انتهى التناحر عام ١٥١٧ بسيطرة العثمانيين على العراق، حتى العقد الثاني من القرن العشرين[٨] ودخول بريطانيا بغداد في ١١ آذار / مارس ١٩١٧، بعد احتلال البصرة في تشرين الثاني

---

[٥] أوضح مثل على تلك الشرائع والقوانين التي حكمت سكان وادي الرافدين، وهي أول الصيّغ القانونية التي سُنتْ لتحكم العلاقات الإنسانية، منها: شريعة أور–نمو (٢٠٠٤–٢١١٢ ق.م)، إيشنون (١٨٥٠–١٩٥٠ ق.م)، وشريعة حمورابي (١٧٥٠–١٧٩٢ ق.م). للمزيد أنظر: د. عبد جمعة الربيعي، القانون في العراق ما قبل التاريخ، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٥.

[٦] نفس المصدر ، ص ص ٥ –٦.

[٧] مصطلح السامية Semitism يطلق على سكان الجزيرة العربية، حيث اطلق على الأقوام العربية التي هاجرت من موطنها الأصلي (جزيرة العرب) اسم الأقوام السامية. وكان المستشرق الألماني (شلوترز) أول باحث أوجد مصطلح السامية وساميين ظنًّا منه أن المتكلمين بإحدى لغات العائلة السامية كالعربية، والعبرانية، والأكدية (البابلية والأشورية) والأرامية، والكنعانية، بناءً على تشابه تلك اللغات.

[٨] عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، "المستقبل العربي"، العدد ٣٣٣، السنة التاسعة والعشرون (نوفمبر) ٢٠٠٦/١١، ص٦٣.

نوفمبر/١٩١٤، حيث ساندها في ذلك كثير من العراقيين أملًا منهم في حصول بلادهم على الاستقلال. وأصبح الحكم الإنجليزي بديلًا للحكم العثماني. وهنا يمكننا القول بأنّ الدولة العراقية قد تأسّست عام ١٩٢٢، وقد أخذت في الحسبان الموقع المتميّز للإسلام باعتباره دين الدولة (الدستور الملكي الدائم عام ١٩٢٥، والدستور الجمهوري الموقّت عام ١٩٥٨، والدساتير الموقتة اللاحقة حتى عام ٢٠٠٣، لكنّها ظلّت من حيث التوجه والأداء بعيدةً عن تصنيف الدولة الإسلامية[٩]". وجرى الاستفتاء على الدستور الدائم للوضع الجديد ما بعد الاحتلال في ٢٠٠٥/١٠/١٥، وحصل على أغلبية نحو ٧٠ % من الذين قالوا نعم. وبذلك أجريت الانتخابات على أساسه في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، ولكنّه حمل ألغامًا خطيرةً يمكن أن تتفجّر في أية لحظةٍ. بل الأكثر من ذلك أنّ عملية الاستفتاء والانتخابات شابهما كثير من الشكوك الموصلة إلى القناعة القائمة على أساس التزوير والتلاعب بالنتائج الانتخابية. فإذا كان الدستور باطلًا، فكل ما يبنى عليه يبقى موضع شكٍّ وبطلانٍ.

ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢٠، شكّلت أوّل وزارةٍ وطنيةٍ في تشرين الأوّل أكتوبر/١٩٢٠، وفي ضوئها توّج الأمير فيصل ملكًا على العراق في ٢٣/ آب/أغسطس/ ١٩٢١، وتحوّل الاحتلال إلى معاهدةٍ، أبرمت عام ١٩٢٢ لتكون بديلًا للانتداب. وبعد ثورة العشرين، تألّفت لجنةٌ عراقيةٌ بريطانيةٌ عملت على إصدار لائحة الدستور العراقي الذي عكس سماتٍ ذات طبيعةٍ غربيةٍ. أصبحت اللائحة في آذار /مارس/١٩٢٥ قانونًا بعد أنْ وافق عليها مجلس اختير من المواطنين ووقعها الملك فيصل الأول. تناول دستور العراق الجديد أمورًا عديدةً كحقوق وواجبات الأفراد والأحكام الأساسية التي تحدّد صورة وعمل الحكومة. لقد أصبح العراق حسب ما جاء في تلك الوثيقة السياسية "حكومةً دستوريةً" ممثلةً، وديمقراطيةً محدّدةً بالقانون[١٠]. ومنها انطلق الوضع الجديد للإنسان العراقي في ظلّ عمليةٍ سياسيةٍ جديدةٍ لم يعهدها من قبل، ولم يعلم كيفية التعامل معها. ولكن وبعد مرور هذه الأعداد الكبيرة من السنين والعقود، هل استفاد الإنسان العراقي من تلك التجارب، وهل وظّفها أو على الأقل جزءًا منها، للتجربة الديمقراطية الجديدة المزعومة، التي نستذكر بمرور عقد من الزمان عليها هذه الأيام.

---

[٩] نفس المصدر، ص٦١.

[١٠] د. نزار توفيق الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، بلا مطبعة، ١٩٨٤، ص٥٤.

ويبقى تاريخ العراق الحديث، تاريخًا لطرق اجتذاب الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم يعيشون في الدولة العراقية الجديدة التي ينتسبون إلى فلكها، فإنشاء دولةٍ مركزها بغداد بحدودها وديمقراطيتها ونظامها الضرائبي[١١]، وضع إطارًا جديدًا للسياسة، يشتمل على أفكارٍ جديدةٍ عن الحكم. فالدولة التي خضعت في البداية لسيطرة البريطانيين، ومن ثم الموظفين العراقيين (ومن بعدها السيطرة الأميركية – الإيرانية) أثقلت كاهل مواطنيها بأعباءٍ جديدةٍ، دافعةٍ بالشعب إلى إعادة التفكير في الهويات والقيم والمصالح السياسية القائمة. فكان في بعض الأحيان تكييف هذا الشعب ليخدم الدولة وحكّامها في الوقت الذي هُمشَّ أو قمُع في أحيانٍ أخرى. وبالتالي فإنّ تاريخ الدولة هو تاريخ لاستراتيجيات التعاون والتدمير والمقاومة التي تبنّاها مختلف العراقيين في محاولةٍ للتوصّل إلى اتّفاقٍ مع القوّة التي مثّلتها الدولة[١٢]. ومنذ تأسيس الدولة اتّضح وجود أفكارٍ مختلفةٍ جدًّا حول مستقبل العراق. وقد تغيّرت الحدود الفاصلة المختلفة بين هذه الأفكار عبر البلاد بأكملها، مع محاولة الفصائل المختلفة، المتمتّعة بسلطاتٍ متنوّعةٍ، إثبات سيطرتها وإخضاع الآخرين لرؤيتها الخاصّة للدولة. فتعارضت هذه الرؤى وتنافست على مرّ التاريخ العراقي.

وكما أنّ هذه الحقبة من تاريخ العراق امتازت بميلٍ شديدٍ إلى اعتبار السياسة وسيلةً لتأديب الشعب وضمان امتثاله لرؤية الحكام للنظام السياسي، حتى الأشخاص الذين تحدّوا الأنظمة التي كانت قائمةً، مارسوا أيضًا سياسةً استبداديةً. وفي هذا السياق أيضًا، يقول تريب، "وفي الحقيقة، إنّ التنافس الإمبراطوري والعقائدي بين العثمانيّين السُنة والصفويين الشيعة، قد ترك أثره في تاريخ شعوب هذه الأراضي المتاخمة لبعضها دافعًا إياها إلى التكيّف مع الأوضاع الراهنة، أو الهروب من قادتها. كما أثّرّ بها بطرقٍ مختلفةٍ. وكان العالم الذي نتج عن ذلك معقّدًا أو مجرّدًا[١٣]. وهل هناك أفضل دليل لهذا التعقيد وهذه التجزئة التي تقضّ مضاجع المجتمع العراقي. وهنا يمكننا أنْ نستخلص من خلال هذه التجربة الغنية التي عاشها أبناء العراق عامّة، منها:

---

[١١] العملية الضريبية هي من بين أهم القواعد التي تبنى عليها النظم الديمقراطية وتعتبر حالة متقدمة في العمل الديمقراطي. ولكنها مثلاً جاء القول القائل، بعد السماح بسن القوانين الضريبية دون موافقة الممثلين في البرلمان أو السلطة التشريعية؛ لا ضرائب بلا ممثلين (No Taxation Without Represantation).

[١٢] تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر برادريس، القاهرة؛ مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦، ص ٤١.

[١٣] نفس المصدر، ص ٣٩.

- كانت الدولة العثمانية، ومن بين أبرز الوسائل، التي سعت بموجبها لإعادة دمج ولايات وادي الرافدين في السلطنة. هي الإصلاحات المستمدة من قانون الملكية لعام ١٨٥٨، وقانون الولايات لعام ١٨٦٤. وقد سعى القانون الأول إلى إدخال بعض التنظيم إلى نظام ملكية الأراضي.

- ومنذ عهد الوالي الإصلاحي مدحت باشا، كانت تلك هي العمليات التي ساعدت على تشكيل المجتمع السياسي في الولايات العراقية الثلاثة، بغداد والموصل والبصرة. كما أضيفت إليها تجديداتٌ وتحوّلات كتأسيس مطبعة ونشر أول جريدةٍ، الجريدة الرسمية "الزوراء" عام ١٨٦٩، ومباشرة مشاريع الري، وإنشاء مصانعَ جديدةٍ حول بغداد، وتأسيس عددٍ من المؤسّسات التعليمية، وتحسين وسائل الاتّصال داخليًا وخارجيًا".

- إنّ الاجتياح والاحتلال البريطانيّين للولايات العثمانية الثلاث، وترسيخها لاحقًا في دولة العراق الجديدة تحت انتدابٍ لعصبة الأمم تديره بريطانيا العظمى، كان له تأثيرٌ عميقٌ غيّر جذريًا الوضع السياسي لسكان تلك الأراضي.

- وفي أيار/ مايو ١٩٢٠ عُقدت سلسلةٌ من اللقاءات الجماعية في بغداد للتنديد بالانتداب. واجتمعت أعدادٌ متزايدةٌ من أبناء بغداد في جوامعَ سنيةٍ وشيعيةٍ، بالانتداب. ممّا أعطى برهانًا رمزيًا ساطعًا على التعاون بين أبناء المذهبين في سبيل قضية استقلال العراق، وقد طغت عليها الخطابات والقصائد الوطنية والقومية. وخير مثال، هو عندما دعا محمد سعيد الحبوبي الشيعي عام ١٩١٤ عشائر الجنوب لمقارعة الاحتلال البريطاني، تعبيرًا عن موقفٍ وطنيٍ قبل قيام الوطن العراق، والدولة العراقية، بقدر ما كان يدافع عن الأمة العربية والإسلامية. وتحدث بدر شاكر السيّاب السُّني في قصيدتي "غريبٌ على الخليج" و "أنشودة المطر"، بمعنى الوطن، الذي هو الكيان السياسي كمفهومٍ اجتماعيٍ وجدانيٍ سياسيٍ.

- وأخيرًا، فقد مرّ الحكم الملكي الذي دام سبعةً وثلاثين عامًا (١٩٢١-١٩٥٨) بمراحلَ سياسيةٍ متقلّبةٍ، بين انقلاباتٍ عسكريةٍ وثوراتٍ وممارسات بعض جوانب الحياة الديمقراطية كالانتخابات والبرلمان وغيرها من الممارسات السياسية الوطنية وغير الوطنية. وانتهى العراق بيد العسكريّين بعد ثورة ١٩٥٨ وقيام النظام الجمهوري. وبقي بين المدّ والجزر والاضطراب السياسي

والتناحر حتّى مرحلة العنف والاقتتال، وصولًا إلى مرحلة الاحتلال الأميركي في ٢٠٠٣/٤/٩، وما ترتّب على ذلك من تحوّلات أكبرَ بكثيرٍ من حجم وقدرة البلاد على تحمّلها والعيش في ظلّها. وها نحن اليوم في خضمّ هذه المعضلة الكارثية المزمنة والمستعصية على الحلّ، محاولين فكّ رموزها.

المعضلة المفاهيمية (المفاهيم المدجَّنة)

إنّ من بين أكثر الأمور غموضًا واضطرابًا في ما يخصّ العمل السياسي العراقي ومفاهيمه السياسية، هو فقدان القدرة على الوصول إلى مقاربةٍ حقيقيةٍ في ما يتعلّق بالمصطلحات السياسية المستعملة في العملية السياسية. وهذا العنصر هو منْ أكثر العناصر اختلافًا وسوء فهمٍ. وهو ما أدّى إلى هذه الدرجة المستمرّة والمستعصية من حيث التحالف والتناحر، وصولًا إلى حالات التقاتل في أحيانٍ أخرى. وتكمن المشكلة الأساسية في أنّنا كعراقيين وكأمّةٍ لم ندعْ لأنفسنا مجالًا رحبًا وتفكيرًا هادئًا وروية في فهم المفاهيم (Concept Formation) التي تعيننا على تقارب الآراء، والقبول المجمع حوله من المفاهيم، والبدائل الكافية والمالكة للأدوات التي تساعدنا جميعًا على قدرة الحوار وقبول الحقيقة، وتفضيل المنطق على التعصّب، والتحزّب والتعنصر للفكرة والمفهوم والمصطلح. والأمثلة المرتبطة بالحالة العراقية والمجتمع العراقي كثيرةٌ نقول في واحدٍ منها فقط من بين الكمّ الهائل المتواجد في الساحة السياسية العراقية الحالية. فقد نادى شيعة العراق؛ بعد الاحتلال والسيطرة على الحكم، بإقامة النظام الفدرالي الذي فرضوه بدعم من الإرادة الكردية، على الدستور العراقي، بالنظام الفدرالي وقيام فدرالية الفرات الأوسط والجنوب ذات الغالبية الشيعية، ليكون في محصلة الأمر، إقليمًا شبيهًا، وبدرجةٍ كبيرةٍ بإقليم كردستان العراق. وبعد أنْ عارضها العرب السنة العراقيون بشدّةٍ وحماسةٍ، وبعض من العرب الشيعة كعملية الاستفتاء التي أجريت في محافظة البصرة ولم تحظ بالقبول من قبل أبنائها وبالتالي فشلها. إلّا أنّ الحالة السياسية والوضع المفاهيمي لذلك الوضع قد انقلب رأسًا على عقبٍ تمامًا. وأصبح معارضو تلك الأطاريح هم أنفسهم المتشبّثين والمتمسّكين بها. وتحوّل الفهم والشعور للفدرالية من حالة خيانةٍ وتجزئةٍ للأمّة، إلى حالة الخلاص وحلّ مشاكل العراق والعراقيين. وإنّ الفدرالية

أصبحت – من وجهة النظر هذه – هي المنقذ الوحيد لمشاكلهم بعد أن كانت كفرًا. وهذا الخلط الكبير وهذه الازدواجية في المفاهيم، أصبحت تشكّل المشكلة الكبرى، من بين المشاكل التي تحملها العملية السياسية العراقية معها. ولا شكّ أنّ هناك كثيرًا من الأزمات (Crises) التي لا يمكن تجنّبها (Inevitable)، وأنّ أوّل سببٍ لذلك الاعتقاد هو عدم الإدراك الحاصل للمفهوم العامّ للأزمة. وأوّلها، والمعروف في عالم اليوم، وما عرفناه هو أنّ الثابت الوحيد هو التغيير (Change). وهذا يعني أنْ ليست هناك أزمةٌ ثابتةٌ. وربما تكون مستعصيةً أو مزمنةً، ولكنّها لا تمتلك القدرة على أن تبقى على حالها مدى الدهر. فلا أزمة من دون حلٍّ. وأنّ من حِكم البارئ القدير أنّه وضع مع كلّ أزمةٍ حلًّا، لتكون قادرًا على اختيار الأنسب والأنفع لك ولأهدافك. وهو ما يجب أنْ يطلق على الأزمة العراقية القائمة. والنقطة الأخرى هي أنّ مبدأ الشكّ (Doubt) أصبح هو اليقين (Certainty) في التعامل السياسي ومجتمعاته. ولم يتركوا فرصًا لحسن النيات (Good Well).

كما أصبح من الصعب إعطاء تعريفٍ لمفهوم السلطة، له، وتحديد مكوّناتها ومكنوناتها. فهل هي قوّة إرغامٍ ماديةٍ، أم أنّ الإرغام المادّي هو عنصرٌ من عناصر السلطة بحيث يمكن القول بألّا وجود للسلطة دون قوة الإرغام هذه[١٤]. وهنا يثار التساؤل حول معنى شرعية السلطة ومشروعيتها، علمًا أنّنا ندرك جميعاً أنّ النظام البرلماني قام أساسًا على "سيادة البرلمان"، ولم يكن الأمر كذلك في العراق الملكي مثلًا. فكان مجلس النواب أضعفَ من أنْ يقف أمام سلطةٍ "تنفيذيةٍ" طاغيةٍ. إضافة إلى ذلك فإنّ الحديث عن أساس العدالة الديمقراطية (Democratic Justice)، وهو الآخر لا يدخل ضمن صراع المفاهيم على الساحة العراقية، فقد أضافت الجمهورية الثانية الفرنسية في الفقرة الرابعة من ديباجة دستور ٤ تشرين الثاني /أكتوبر ١٨٤٨ شعار "الإخاء" (Brotherhood) إلى جانب شعار "الحرية" و"المساواة" اللذين أعلنتهما ثورة ١٧٨٩ الفرنسية. وفي فكرة الإخاء يمكن أنْ تكمن العدالة الديمقراطية، حيث تترجم بواجب الإخاء أو واجب التضامن الاجتماعي. فالعدالة، ونقول العدالة الاجتماعية تفرض على المواطن "واجب الإخاء" أو واجب التضامن (Solidarity)[١٥] وهل هناك بلدٌ على وجه الأرض أكثرُ

[١٤] د. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص٢٩.

[١٥] نفس المصدر، ص ٨١١.

حاجةً لمثل هذه المفاهيم من العراق!

ومن الأمور الأخرى التي وجب الكشف عنها ومحاورتها، هو ظهور بعض المفاهيم الجديدة، أو بصورةٍ أكثرَ دقّةً، تفاسيرَ جديدةٍ لمفاهيمَ ثابتةٍ، منها مثلًا المفهوم الجديد للوطنية. بحيث أصبح الشعب العراقي لا يعرف من هو الوطني الملتزم الصحيح، ومن هو الواهم، ومن هو المندس. واختلط الحابل بالنابل في ما يخصّ تحديد الهوية الوطنية وكيفية تحديد توجّه وإنجاز العمل الوطني في الدولة. وضاعت الهوية الوطنية، العراقية بين الأمّة العراقية والأمة العربية[١٦]. ومع اختلاف الولاءات العابرة للحدود العراقية، حتّى أصبح المجتمع العراقي مشتّتًا بين اتّجاهاتٍ خارجيةٍ لا تخدم المصلحة العراقية الوطنية الحقيقية العليا. أمّا في ما يخصّ المشاركة والشراكة، فهما أمران مختلفان. على العكس ممّا هو قائمٌ في العملية السياسية العراقية، فالأولى تعني الإسهام الذي يختلف حجمًا ووزنًا وتأثيرًا، وبين الشراكة التي تضمن لك حصصًا ومكانةً معيّنةً لا يمكن التلاعب فيها. ناهيك عن مفاهيمَ كثيرةٍ أخرى، غير مفهومةٍ بدقّةٍ كمفهوم الأغلبية (Majority)، والذي قد يختلف بعض الشيء عن معنى الأكثرية. والفرق هنا بين الكثرة والغلبة التي تقوم على الاستيلاء والقهر في بعض الحالات. وهنا تثار التساؤلات الكثيرة التي تواجه العملية السياسية في العراق. خاصّةً عندما يأتي الحديث والتفاوض على حقوق ومستحقّات تلك الجماعات المكوّنة للمجتمع العراقي.

وأكثرُ ما يخيفنا في هذا المقال، هو وصول الحالة الاجتماعية للشعب العراقي إلى درجة الوهم السياسي (Political Illusion) في فهمهم وتفاعلهم مع العملية السياسية القائمة، دون امتلاك القدرة على التمييز بين تلك الحالات المتداخلة إلى حدٍّ كبيرٍ. وفي ما يخصّ حالة الوهم السياسي هذه ، يقول الأديب الألماني غوته، "لا أحدَ أكثرَ استعبادًا من الذين يعتقدون خطأً أنّهم أحرارٌ". يضاف إلى ما تقدّم من مفاهيمَ وخصال الإنسان العراقي ومواصفاته السياسية، حالة التطرّف في المزاج السياسي (Political mood) أيضًا. ونعني هنا مضاعفة الجهد في الوقت نفسه الذي

---

[١٦] المفهوم اللغوي لكلمة دولة (State) في اللغة الأوروبية، ودولة (Dawla) في اللغة العربية تنطوي على استقرار الموقع وتقلبات السلطة والحظوظ. وفي المفهوم الديني الثقافي في التقليد الإسلامي يكون أهم من أي مفهوم للدولة والنظام السياسي. وهو ما يقود إلى مشكلة الولاء والانتماء والوفاء للدولة دون غيرها. ومن الأمثلة على ذلك قول؛ الأيام دول، وتأتي من التداول. وكقول الشاعر، هي الأمور كما شاهدتها دول –من سره زمن ساءته أزمان. وهنا تتجلى فكرة الوطن (Homeland = Watan).

ينسى فيه الهدف الأساس. وهنا يمكننا الإشارة إلى القول، "بأنّ المتطرّف هو الشخص الذي لا يمكنه تغيير عقله، ولا يرضى بتغيير موضوعه أيضًا."[١٧] وهي النقطة المركزية في عقم العمل السياسي الذي يقوم أساسًا على الأخذ والعطاء، والشدّة والرخاء، والمرونة والاكتفاء. وهذا ينطبق بصورةٍ كاملةٍ على الوضع العراقي. فلا يوجد قرارٌ سياسيٌ، أو موقفٌ مهمٌّ، أو إجراءٌ حيويٌ يصدر عن قوّةٍ سياسيةٍ عراقيةٍ إلّا بناءً على توجيهٍ، أو موافقةٍ، أو دعمٍ خارجيٍ بنسبة لا تقلّ عن ٩٠%، رغم كلّ آليات وأدوات الحرية والديمقراطية التي يعجّ بها الواقع السياسي العراقي. ورغم أنّ احتلال العراق جرى في إطار "قانون تحرير العراق" الذي صدر في الولايات المتّحدة عام ١٩٩٨.[١٨]

ما بعد الاحتلال (العقد المرير)

بعد مضيّ عقدٍ من الزمان، خرج علينا البعض ممّن شجّعوا وساهموا واندفعوا باحتلال العراق، معلنين ندمهم على فعلتهم، بعد ما أدركوا عظم الجريمة، وحجم التدمير، وتهديد المصير للعراق وأهله. ولكنّهم مع ذلك الاعتراف، بقوا مختبئين وراء عباءة الوطنية والتزاماتها. ولا يجوز الندم على تلك المرحلة السوداء أو الانشغال بتفاصيلها، بقدر ما وجب السعي إلى إعادة البناء وتصحيح المسيرة الفاشلة، مع دخولنا العقد الجديد. وبدون ذلك يكون الندم ندمين: ندم استمرار الهدم والتدمير، وندم فقدان القدرة على الإصلاح والتغيير. ويكون ذلك من خلال العملية السياسية التي وُصفت وشُخّصت ، والتي ارتبط موضوعها المنقوص شكلًا ونصًّا وأداءً، بالأزمة الوطنية العراقية، ارتباطًا محكمًا.. وبدت أمامنا أشبه بحزمةٍ من المشكلات السياسية، والالتباسات الوطنية، والانفعالات الإقليمية، والتدخّلات الدولية.

---

[١٧] للمزيد انظر: حسن البزّاز، ظل الحقيقة، مصدر سابق،

[١٨] أحمد فهمي، النموذج العراقي خطر يتهدد النظام العربي، "مجلة البيان" السنة الخامسة والعشرون، العدد ٢٧١، ربيع الأول / مارس، ٢٠١٠، ص٣٧.

ومن بين الصفات المطلوبة لإعادة هيكلة الدولة، هو البناء الدستوري الذي أصبح يشكّل الصفة البارزة في هذه التحوّلات، التي كانت ولا تزال، هي العقبة الكبرى في طريق التفاعل والتواصل، وإيجاد الحلول المرضية لغالبية الشعب العراقي، إنْ ْ تكن لجميعه، من خلال إعادة القبول والألفة (Familiarity) التي كان يعيشها المجتمع العراقي بصورةٍ عامّةٍ. وكان من بين تلك المواصفات، محاولةُ جرّ القوى السياسية الرافضة لنتائج ما سمي بالشرعية الانتخابية للحوار المقنّع لاستكمال بناء الدولة العراقية. على الرغم من أنّ البعض أراد اختزالها بنتائج تلك الشرعية الانتخابية التي سادها كثيرٌ من الشكّ حول تنفيذها وأهدافها وصدق تجربتها، مستندين في ذلك على دعوات استكمال بناء الدولة العراقية، التي هدمها الاحتلال بالكامل مع مناصريه ممّن ادّعوا انتماءهم إلى العراق ، إلى جانب الدور المريب لبعض دول الإقليم، ونخصّ من بينهم الجار الملول إيران.

فقد فتح الاحتلال الأميركي في العراق، الأبواب مشرعةً أمام النزاعات السياسية الكامنة والظاهرة التي لبست لباس الصراع الطائفي والعرقي المعبّر عن المصالح الاجتماعية والسياسية لمجاميعَ معينةٍ باتّجاه مجاميعَ أخرى. كما أنّ الإجراءات السياسية المستعجلة التي اتّخذتها قوات الاحتلال الأميركي بدءًا من تشكيل الحكومات العراقية التي تنقصها الشرعية الوطنية، إلى صياغة الدستور الدائم المستند على القانون الموقّت لمرحلة الحكم الانتقالي في العراق، الذي قاده الحاكم المدني السيئ الصيت بول بريمر في العراق، ثم التصويت المتعجّل عليه، و توجّت بإجراءات الانتخابات العامّة. وقد أفضى ذلك إلى تعميق الأزمة الموروثة عن النظام السابق ذي اللون السياسي الواحد، المتصارع، ومنذ أمدٍ بعيدٍ، مع قوى الاحتلال، والتحول السريع إلى أزمةٍ مستعصيةٍ ومتواصلةٍ، وبأنفاسٍ طائفيةٍ أو عرقيةٍ، ومن ثم اللجوء إلى العنف المفرط وسيلةً وحيدةً في التعامل بين الأطراف. وتميّزت المرحلة الانتقالية التي مرّ بها العراق، إضافةً إلى ما تقدّم، بغياب الكتلة الاجتماعية السائدة، المرحّبة بالمحتل الأميركي.

وقد بدأت المشكلات الحقيقية في بناء الدولة العراقية الجديدة مع بداية المرحلة الانتقالية. ومن أهمّ هذه المشكلات النظام القائم على الفدرالية (Federalism) ووقوف البعض ضدّ هذه الصورة الاتّحادية لبناء الدولة، على الرغم منْ أنّ: " الباب الأول من المادّة (١) من الدستور تشير على أنّ جمهورية العراق دولةٌ اتّحادية واحدةٌ مستقلّةٌ، ذات سيادةٍ كاملةٍ، نظام الحكم جمهوريٌ نيابيٌ

(برلماني) (Parliamentary). وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق" [١٩]كما أنّ تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي، لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية. كما أنّ ديمقراطية (الطوائف) الناظمة لسير العملية السياسية تتجلّى في تقسيم المراكز الأساسية للدولة بين الأطراف الطائفية والعرقية المتنازعة. مع المشاركة الأميركية الثقيلة، وزنًا ودمًا، في الملفّات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلًا عن مشاركة بعض دول الجوار الإقليمي في الأزمة العراقية، وبصورٍ سافرةٍ ومخيفةٍ كما ذكرنا من قبل.

وعلى الرغم ممّا تشهده الساحة العراقية من أحداثٍ، وما يعانيه العراقيون من مشكلاتٍ، تبقى تساؤلاتٌ كثيرةٌ على رأس الأولويات سياسيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا، حيث يمثّل تعداد السكان الذي لم يُجْرَ منذ ٢٣ عامًا، أحد مظاهر الشقاق على الساحة العراقية. وهو ما يفسر قرارات التأجيل المتكرّرة التي كان آخرها اجتماع مجلس الوزراء العراقي في بغداد رقم ٤٧ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر[٢٠]. علمًا أنّ أوّل تعدادٍ للسكان في العراق جرى عام ١٩٣٤، حيث بلغ العدد آنذاك ثلاثة ملايين نسمة، وأصبح سبعة ملايين عام ١٩٥٧ الذي كوّن أساسًا لتحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق. وكذا الحال بالنسبة لوزارة المستعمرات البريطانية التي ترأسّها رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، و وزعوا نفوس العراق، دون وجود أي من الدلائل أو الأسانيد القانونية والإحصائية، بان تكون نفوس السنّة العرب لا تتجاوز الـ ٢٠% [٢١].

والأكثر تعقيدًا، هو أنّ الأزمات العراقية تبدو وكأنّها تمتلك درجةً عاليةً جدًّا من القدرة على عدم الخضوع والاستسلام للحلول المقبولة منها وغير المقبولة. ومثال على ذلك أنّ مشكلة قيام إقليم

---

[١٩] للمزيد انظر: لطفي حاتم، العملية السياسية، مصدر سابق.

[٢٠] الشناوي، ص ١٦٢، مصدر سابق.

[٢١] تم حوار جاد بيني وبين جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني السابق عام ٢٠٠٥، حول هذا الافتراء. ولم يجد مخرجاً مقنعاً لسؤالي حول قيام بريطانيا بهذا التحديد منذ أول يوم لإعلان الدولة العراقية. حيث لم يجد الجواب الوافي لذلك الخطأ المتعمد الذي أكلت ثماره بعد الاحتلال، والاستناد عليه في كل سلوكياتهم السياسية. ولجوء البعض للحديث عن الأغلبية والأكثرية والأقلية بشكل منفلت دون قيود أو حدود. وتقول مجلة الجغرافية الوطنية (National Geographic Magazine) الصادرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٤، رقم (٦)، ص ٥٦٣. بأن التفاوت في التكوين العرقي والمذهبي في العراق يؤدي إلى حالة التوازن السلمي (Peace Balance)، ومن الأمثلة التي ذكرت مثلاً، أن تكوين نفوس بغداد في ذلك الوقت هي: المسلمين السنّة ١٢٠,٠٠٠،والشيعة ١٥,٠٠٠، واليهود ٤٠,٠٠٠، والكلدانيين ١,٤٠٠، والأشوريين ١,٢٠٠، والهندوس ٧٥٠، والأوروبيون ٤٠٠.

كردستان للمحافظات الكردية الثلاث، والتمتّع بالحكم الذاتي الواسع، لم يؤدّ إلى حلّ الأزمة بالصورة المقنعة لجميع الأطراف. وتبقى مشكلة الصراع قائمةً حول المناطق المختلف حولها، والتي أطلق عليها تسمية المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور، تلك المناطق التي يطالب بها الجانب الكردي، وعلى رأسها مدينة كركوك النفطية. فقد كان آخر إحصاءٍ سكانيٍ شاملٍ قد أجري عام ١٩٨٧، بينما أجري تعدادٌ عام ١٩٩٧ في ١٥ محافظةً فقط، حيث كانت محافظات إقليم كردستان الثلاث خارج سيطرة الحكومة. مستندين في ذلك على نصوص الدستور العراقي الدائم، ومرتكزة على المادة (٥٨) من القانون الانتقالي الموقّت الذي صاغه الحاكم المدني. وثبتت بالدستور الدائم في مادته (١٤٠) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها. وهو ما يقلق الأقليات الأخرى المتواجدة في تلك المناطق، وخوفها على مستقبلها في ظل صراع الفيلة الكبار الذي يؤدي، وكنتيجة طبيعية إلى سحق تلك الأعشاب الصغيرة (الدول) الموجودة تحتهما. ولذلك تبقى تلك التساؤلات محطّ انتباه، وعلى درجة عالية من الأحقية في ظلّ وجود القوة بمكانةٍ تفوق سلطان الدستور وتسمو على التزاماته.

ومن الأمور الأخرى التي يتوجّب ذكرها في ظلّ هذه الأفكار، وهو ما جاء به على لسان برجينسكي، رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي السابق، ، وهو يقول إنّه وعلى صعيد معضلة الاضطراب العالمي الجديد يشير إلى أنّ ما يصنعه بالإسلام المضطرب وهو يقصد هنا اضطراب الأوضاع الداخلية داخل البلدان الإسلامية، يمثّل تحديًا مربكًا لأميركا، وبالأخصّ عندما يتعلّق الأمر بالدكتاتورية والفساد وانعدام البنية العلمانية التي تأخذ في الاعتبار مختلف تجليات وأبعاد الخصوصية الدينية الإسلامية[٢٢]. وهو يدعونا إلى الانتباه إلى ما يجري عبر الوطن العربي بما يسمى بالربيع العربي (Arab Spring) وعلاقة ذلك بالتوجّهات الأميركية في كيفية التعامل مع الوضع الجديد للمنطقة العربية على وجه العموم. وقد سبق ذلك ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندليسا رايز، في طرحها لما سمي في حينه الفوضى الخلاّقة، (Creative Chaos) التي مورست بحق العراق ومستقبله، وهو الهدم المستمرّ لبُنى المجتمع العراقي وبناء الدولة العراقية، وعدم التوقّف حتّى وصول مرحلة التدمير الكامل (Comprehensive Destruction). وقد صدقت مقولتهم بجعل العراق نموذجا لباقي البلدان

[٢٢] برجينسكي في كتابه (الاختيار والسيطرة على العالم أم قيادة العالم. ص ص ٦٤-٦٥)

العربية والمنطقة العربية، لا لكونه نظامًا ديمقراطيًا مستقرًّا، وإنّما لكونه النظام المتهدّم من جميع نواحيه، بحيث يكون نموذجا لباقي البلدان في المنطقة. وهذا فعلًا ما يحدث من نقل الفوضى والهدم وليس الديمقراطية والبناء. كما حدث للربيع العربي، وسورية الشقيقة خير مثالٍ على ما نقول. وقد صاغ بول ولفوويتز، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي ورئيس البنك الدولي السابق، نظريته التي عرفت باسم (نظرية الدومينو) وافترض فيها أنّ إسقاط نظام صدام حسين يعادل – من حيث الأهمية– سقوط جدار برلين، ولكنّ الأهداف مختلفةٌ. وإنّ إرساء الديمقراطية في العراق سيعمل على نشر الديمقراطية في سائر بلدان الشرق الأوسط، وهي عملية لن تكتمل من دون إعادة بناء مناهج التعليم وتغيير الخطاب الإعلامي المحرّض للعنف... وإلحاق مجتمعات الشرق الأوسط بالقيم العالمية، التي نجهل المقاصد الحقيقية وراء هذه الطروحات المريبة.

فرص محتملة

حذّرت بعض الصحف الأميركية من أنّ العراق قد يواجه صعوبة الحرب الأهلية الشاملة. وأنّ الاحتجاجات القائمة الآن في العراق والاعتصامات الصامدة والتي تزداد عددًا وإصرارًا ، تؤكّد على انهيار العملية السياسية، وقد نَظرت هذه الصحف من وجهة نظر الالتزامات الدستورية، حيث بنت رأيها على غياب الرئيس العراقي عن السلطة، وأنّ ذلك الغياب أنهى إمكانية حجب الثقة عن رئيس الوزراء، مبينةً أن الجهات الفاعلة في التظاهرات هي القبائل العربية السنّية، وليست القيادات السياسية. وأنّ الاستمرار بتهميشهم يزيد من احتمال حربٍ طائفيةٍ. ولكنّ الاستغراب يكمن في عدم اهتمام الولايات المتّحدة بالأمر، على الرغم من مرور فترةٍ طويلةٍ على الاعتصامات واتّساعها. و تدرك الولايات المتّحدة جيدًا أنّ هذه الأزمة مهمّة بالنسبة للحفاظ على مصالح أميركا. وإنهاء فكرة النظرية الأميركية القائلة بأنّ العرب السنّة لم يكونوا قادرين على إخراج التظاهرات الكبيرة، وظنّت مخطئةً، أنّها حكرٌ على الطرف الآخر، أي الشيعة العرب. حتّى أثبت السنة العكس وبرهنوا بكلّ وضوحٍ على قدرتهم الإدارية والعددية والمطاولة والصمود. وقد فات السلطة القائمة أيضا أنْ تأخذ الجانب الإيجابي من هذا الحراك الذي برهن على قدرة

الإنسان العراقي على ضبط النفس وإبقاء الحراك سلميًا رغم المحاولات الكثيرة لإخراجه عن طوره السلمي، كأسلوبٍ جديدٍ في التعامل السياسي العراقي الحالي.

وقالت صحيفة واشنطن بوست (Washington Post) في إحدى افتتاحياتها التي كتبها خبيران في الشؤون الإستراتيجية إنّ العراق يتأرجح بين شفا تجدّد العنف، وربّما الحرب الأهلية الشاملة، في حين يقوم تنظيم القاعدة في العراق والميلشيات بإعادة تعبئة صفوفه. وقد نسوا أو تناسوا أنّ القاعدة هي من صنع أميركا مثلما اعترفت أميركا بذلك. وما جاء على لسان وزيرة خارجيتها السابقة هيلاري كلينتون. وأنّ السلطة في العراق وقواتها هي في الأساس تقوم في جزءٍ كبيرٍ منها على الميلشيات الجاهزة، وأنّ ما جاؤوا به كان واضحًا لكلّ متتبّع للشأن العراقي. الفارق الوحيد هو أنّ أميركا لم تهتمّ بالاحتجاجات العراقية، التي استمرّت ولا تزال مستمرّةً، بصورةٍ أكثرَ جدًّا من الاحتجاجات في مصر، على سبيل المثال، التي دامت ١٨ يومًا عام ٢٠١١. وتراها تمرّ دون أنْ يلاحظها أحدٌ تقريبًا في أميركا، وهي أزمةٌ مهمّةٌ لها ولمصالحها ولاستراتيجيتها الكونية أيضًا.

إنّ سلوكيات الأطراف الماسكة بزمام النزاعات، حملت معها صفاتٍ عدّة منها مثلًا؛ روح العنف والإقصاء والإيغال في العداء. وإنّ النزاع بين قوى الشرعية الانتقالية وبين قوى السلطة المنهارة بلغ مراحل غير معقولة كالتصفية الكاملة، والإبعاد السياسي المتواصل. أيْ أنّ سيادة عقلية الهيمنة والإقصاء، أصبحت معلمًا أساسيًا من معالم تواصل الأزمة الوطنية. واحتكار السلطة الكامل، أي ممارسة الطائفية والعرقية المرتكزة على مساعي بناء الأجهزة السيادية للدولة بعيدًا عن الموازنة العراقية وما يحمله ذلك من مخاطر العودة إلى وترسيخ الأنظمة الأكثر خروجاً على الشرعية والأعم خطرًا؛ وهو وجود قوًى مسلّحةٍ لكلّ الأطراف المتنازعة تمارس سلطاتها فوق التراب العراقي. الأمر الذي قاد إلى إعاقة بناء المؤسّسات الدفاعية والأمنية. فهناك بعض الوزارات التي تحمل الاسم فقط مدعيةً الدفاع عن الحرية والشرعية وضمان حقوق الجميع المتساوية، والاهتمام بالإنسان، وهي الأكثر بعدًا من تلك الحقيقة، والأكثر عددًا بالمقارنة مع غيرها من بلدان العالم؛ كوزارة الأمن الوطني، ووزارة المصالحة الوطنية، ومستشاريه الأمن القومي، ووزارة حقوق الإنسان. وقد قاد كل ذلك إلى إرهاب السلطة الديكتاتورية ومحاصرتها

للعمل السياسي الديمقراطي المعارض، وما أفرزه من ابتعاد الأجيال الجديدة عن معرفة الفكر السياسي الديمقراطي ومضامينه الإنسانية.

ومن الأمور الكثيرة التي يجب على الأقل، ذكر بعضها والتي تمسّ العملية السياسية التي يعيشها العراق منذ نحو عقد من الزمان، أنّ السُنّة في العراق لم يكونوا يتوقّعون أنّ العراق سيخرج وبصورةٍ كاملةٍ من قبضتهم لأيّ سببٍ كان. أمّا شيعة العراق فقد أدّى التغيير الحاصل بسبب الاحتلال إلى آثارٍ كبيرةٍ على حاضرهم ومستقبلهم. فلأول مرة ينتقلون في تاريخهم إلى مواقع القيادة العليا وبانفراد، وهم بذلك يتحمّلون مسؤوليةً كبيرةً. ولم يدرك الطرفان كيفية التعامل مع الواقع الجديد والبقاء في ظلّ عفويةٍ سياسيةٍ تقليديةٍ تحكمها المصالح الآنية الشخصية والحزبية، ولم يتمعنوا بعدُ في طبيعة ما يقع عليهم منْ مسؤوليةٍ تجاه الوطن والطائفة والدين والإنسانية [٢٣]إنّ الإرادة الراسخة (Firm Well) للشعوب ومنها العراقي، مطلبٌ أساسيٌّ منْ أجل أنْ يكون لها دورها في إعادة بناء المجتمعات العربية المنهكة والمنهارة والمهشّمة، وهو ما يجعل بصيص الأمل ضئيلًا وخافتًا، إلّا إذا أخذوا بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: "استعينوا على كلّ صنعةٍ بصالح أهلها". كي توضع الأمور بنصابها. وأنْ يكون البحث في شؤون السلطة ومتابعة أمور الدولة في ما يخص كيفية الحكم وفلسفته، وتسيير شؤونه، ومراقبة عملية التعامل السياسي.. فالأمّة التي لا تمتلك عقلًا نيّرًا (Brilliant) ليس لها وجودٌ، والأمّة التي تمتلك عقلًا ولم تسخّره لخدمة الأهداف الإنسانية الراقية، لن يكون لها شأنٌ. فلا غنى كالعقل ولا فقر كالجهل[٢٤]عسى أنْ يكون ذلك حافزًا للوطن العربي وشعوبه، وإخراجه من حالة الخدر والخطل والخمول. مدركين أنّ الاحتلال يبقى هو جوهر المأساة العراقية بكلّ جوانبها ومراحلها؛ خاصّةً بالخطأ الاستراتيجي الذي يقع به صاحب القرار في الاعتقاد بالعداء المبدئي والاستراتيجي بين الولايات المتّحدة وبعض دول الجوار الجغرافي للعراق كإيران. حيث أنّ الاختلاف حول المصالح التي تحكم علاقتهما التاريخية لا يمكن أنْ تكون بديلًا لإستراتيجيتهما المتناغمة.

ومن الدروس المستنبطة من تلك التجربة المريرة التي عاشها العراق على مدى عقدٍ كاملٍ من الزمان، ومنذ الاحتلال البغيض حتّى هذه اللحظات التي نراقب بها عن كثبٍ ما يجري على

---

[٢٣] الشناوي، مصدر سابق، ص١٢.

[٢٤] للمزيد انظر: ظل الحقيقة، مصدر سابق، ص١٢٩.

الساحة العراقية وعمليتها السياسية وما يتخلّلها من تخبّطٍ، وتناحرٍ، وتحالفٍ، وتجاوزٍ، وتجاهلٍ، وتخالفٍ، وتعارضٍ. إنّها جميعها تفعل فعلها ضمن البوتقة العراقية القائمة. وهنا يظهر أولاً أنّ الصراع بين من يريد بناءها على أسسٍ سليمةٍ وصحيحةٍ، وبين من يرى في الفوضى وعدم الاستقرار مجالًا لتحقيق مآربهم المرفوضة والمقبولة سياسيًا وقانونيًا وخلقيًا وإنسانيًا. ومثلها شبيهٌ بالشخص الكسيح الذي يريد القيام بالعدْو (الجري)، وبين السليم القويم الذي لا يريد أو يرغب القيام بالعدْو. فتكون النتيجة واحدةً في الحالتين كلتيهما. ثانياً أنّ الارتباط المتين بين الوضع العراقي القائم وبين ما يحدث من تحولاتٍ حوله، يؤثّر، وبوضوح كبيرٍ، على أنّ الحلّ لنْ يكون عراقيًا ولن يكون ممكنًا تحت كلّ الظروف، دون استكمال متطلّبات الحالة العامّة التي تحكم المنطقة وتوجّهها. ثالثاً أنّ الوضع الدولي، وما ترسمه كبرى القوى العالمية بقيادة الولايات المتّحدة، لم يساعد على إيجاد الحلول والسبل الفاعلة والممكنة، قبل تحقيق أهدافها الكونية في المنطقة، والذي يضع العراق على رأسها كي تضمن الأهداف لمستقبل طويلٍ قادمٍ. رابعاً، يبقى العامل الأساسي لكلّ ما قيل ويقال، هو، متى ما أدركت الأمة، بأنّ لها أهدافها الإستراتيجية الثابتة، ومتى ما وعت الأمّة، أن هذه الأهداف المشتركة، هي الضمانة الحقيقية لوجودها، ومتى ما أحسّتْ كلّ دولةٍ من دول هذه الأمّة، أنّ وجودها مقترنٌ تمامًا بوجودها كافّةً، ومتى ما سعت شعوب هذه الدول المكونة للأمّة، بأنّ بناءها الداخلي السليم، القائم على أسس الأهداف المشتركة والطموحات المشروعة هو الدعامة لتحقيق الهدف العامّ للأمّة، عندها يمكن الحديث عن الأمل العربي لكلّ الأمة، والخاصّ لكلّ بلدٍ من بلدان هذا الوطن العزيز. وعلينا تقع مسؤولية الانتباه، سواءً كان على صعيد الشعوب أو الأنظمة أو الأمّة، بأنّنا كالشجرة التي تحمل أغصانها الكبيرة والصغيرة، الغثّة والسمينة، اليابسة والمورقة من جذعها وبالسوية. وعندما تتخاصم هذه الفروع المختلفة، لأيّ سببٍ من الأسباب، يقول لهم الجذع، "كفى كفانا جدلاً فكلنا جياعٌ". وعندما يأتي الفأس لقطعها أو قطع بعض أغصانها، تقول، "هوّن عليك، ورحمةً بي، فأنت منّي".